



Distr.
GENERAL

A/38/64/Add.1
30 March 1983
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون
البند ٨٥ (ب) من القائمة الأولية *

خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى استهدافا للتقدم الاجتماعي

دراسة استقصائية للاتجاهات والتغييرات الأساسية الأخيرة
والمرتقبة في ميدان التنمية الاجتماعية/الاقتصادية

تقرير الأمين العام

إضافة

أولا - مقدمة

١ - وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩/٣٦ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، أعاد الأمين العام، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تقريرا عن خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى استهدافا للتقدم الاجتماعي (A/38/64)، لتقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويستند التقرير إلى معلومات يتضمنها ١١ ردا وردت حتى نهاية ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ استجابة للمذكرة الشفوية التي بعث بها الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء في ٥ آذار/مارس ١٩٨٢. ومنذ اعداد التقرير، وردت ٥ ردود إضافية. وهذه الاضافة إلى تقرير الأمين العام تستند إلى معلومات واردة في هذه الردود. وتعرض المعلومات تحت عناوين التقرير الخمسة المقابلة للموضوعات الرئيسية المعالجة في الردود.

A/38/50 *

••/••

83-07470

ثانياً - تكيف السياسات الاجتماعية حسب الاحوال
الاقتصادية المتغيرة وما يطرأ على المجتمع
من تغيير : خبرة كل من بلجيكا وهولندا

٢ - اشارت حكومة بلجيكا الى ان المشاكل الرئيسية التي تواجه البلد هي ارتفاع البطالة والعجز في الميزانية والعجز الخارجي . وقد اعتمد تعجيل خطى النمو الاقتصادي في بلجيكا ، الذي يعتبر من اولويات سياستها على الصادرات وزيادة الاستثمار واستيعاب التكلفة . وذكرت الحكومة ان التدابير المعتمدة اتخاها على مستوى الاقتصاد الكلي ليست بالجديدة ولا بالتجريبية . وفي نفس الوقت ، لوحظ ان هناك اتجاهاً جديداً نحو الاقلال من التدخل العام في الاقتصاد . وعلى وجه التحديد ، فان المساعدة التي تقدمها الحكومة الى القطاعات المعتمدة قد قصرت على القطاعات التي لديها فرص طيبة لتخفيض التكاليف النسبية وتأمين مستقبلها التنافسي .

٣ - وتضمنت التدابير التقشفية التي بدأ اتخاذها في بداية الثمانينات تقييد الاجور ، وتخفيض مساهمة صاحب العمل في الضمان الاجتماعي ، وتعديل نظام التسوية التلقائية للأجور تمشياً مع التغييرات في تكاليف المعيشة ، مع استثناء من يتقاضون الحد الأدنى من الاجور ، وخفض التحويلات الحكومية ، والحد من الاستثمار العام . واتخذت تدابير تكميلية لحفز الانتاج ، تشمل خفض الضرائب على الشركات وتقديم حوافز مالية للاستثمارات المنتجة .

٤ - وفي المدى الأطول ، اعتمد على تحسين القدرة على التنافس واستئناف النمو الاقتصادي لخفض معدل البطالة الذي استمر في الارتفاع مع انخفاض فرص العمل وزيادة عدد الافراد الذين هم في سن ترك المدارس . واتخذت ايضا عدة تدابير تكميلية لادخال تحسينات مباشرة على الحالة الفورية للعمالة . وتضمنت هذه التدابير ادخال تحسينات تنظيمية في اسواق العمالة ، وخطوة لتحسين فرص العمالة بالنسبة للشباب ، وتشجيع ترتيبات تقاسم العمل ، وادخال اصلاحات على نظام المعاشات التقاعدية بما في ذلك اتاحة امكانية التقاعد المبكر ، وبرنامج لايجاد وظائف في القطاع العام للمتقاعدين لأجل طويل ، مرتبط بادخال تحسينات في الهيكل الاساسي للبلد .

٥ - واستمر اعداد وتنفيذ سياسات لتعزيز المشاركة الديمقراطية في الحياة الاقتصادية ، بما في ذلك تعزيز مشاركة العمال . واتخذت سلسلة من التدابير التي تهدف الى تحسين اماكن حصول العمال والجمهور على المعلومات المتعلقة بعمليات الشركات وايراداتها ، وذلك مقابل الجهود الاكبر المطلوبة من السكان العاملين .

٦ - واشارت حكومة بلجيكا الى الجهود المبذولة لتحسين حماية حقوق الافراد وحقوق جماعات معينة في مكان العمل ، بما في ذلك وضع أنظمة اساسية وارساء ممارسات تهدف الى تعزيز تساوي فرص الرجل والمرأة في مكان العمل ؛ وإلى حماية العمال من الآثار السيئة الناجمة عن التغيير الاقتصادي ، وخاصة بتنظيم الشروط والظروف التي تحكم حالات الطرد ووجود فائض في عدد العمال ، وإلى حماية الدخل الزراعي ؛ وإلى حماية المستويات المعيشية لمن يعتمدون على الضمان الاجتماعي .

٧ - وأشارت حكومة هولندا الى المكاسب المادية التي تحققت في السبعينات ، والتي تنعكس في اتساع ملكية السلع الاستهلاكية المعمرة . فمثلا ، بحلول عام ١٩٨٠ كان ثلاثة ارباع جميع الأسر الهولندية يمتلك كل منها ، على الاقل ، سيارة واحدة وجهازا تليفزيونيا ملونا . وحدثت تحسينات مماثلة في الاسكان ، اذ ان نصف السكان تقريبا يملكون الآن منازل . وتحسنت الظروف الصحية ، ويرى السكان بصفة عامة انها قد تحسنت بالفعل . وانخفض معدل الوفاة بسبب امراض القلب والشرايين وسبب حوادث الطرق ، ويرى ثلاثة ارباع السكان انهم يتمتعون بصحة جيدة . غير أن ادمان الكحوليات فيما بين قطاع عريض من السكان اصبح اكثر حدة . واصبحت البنسات يمكن لفترة اطول في المدارس ، بينما يحضر المزيد من النساء دورات تدريبية وبرامج لتعليم الكبار . وقد اسهمت هذه العوامل في تحقيق ارتفاع ملحوظ في مستويات التحصيل العلمي .

٨ - وأشارت حكومة هولندا ، مع ذلك ، الى انه في السنوات الاخيرة انخفض الى حد ما مستوى الرخاء . واصبحت البطالة قضية اساسية . وفيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، تضاعف عدد المتعطلين ، ومن المتوقع ان يستمر ارتفاع هذا العدد ليصل الى حوالي ٥٠٠٠٠٠ . وخلال الفترة من عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٩٠ ، سيلزم ايجاد ٥٠٠٠٠ وظيفة جديدة سنويا للمحافظة على معدل عمالة ثابت . وحتى الآن ، لم يول الا القليل من الاعتبار للآثار الاجتماعية والثقافية المترتبة على استمرار ارتفاع مستويات البطالة ، او للآثار المترتبة على اضطراب مئات الآلاف ، ومعظمهم من الشباب ، الذين يكونون عادة مدربين تدريباً جيداً وراغبين في العمل ، الى مواجهة مستقبل عمالة غير مضمون . وفي الوقت نفسه ، ومع ارتفاع البطالة ، كان الكثيرون من المتعطلين يقضون وقتاً أطول في أنشطة اخرى منتجة من الناحية الاجتماعية ، وان كانت بدون أجر . وفي هذا الصدد ، قدر الوقت الذي قضاه السكان الهولنديون في هذه الاعمال التي لا يدفع عنها أجر بما يتراوح ، بصفة عامة ، بين مثل ، ومثل ونصف ، وضعف الوقت الذي كرس للاعمال المدفوع عنها أجر .

٩ - وقد انعكس ايضا انخفاض مستوى الرخاء في الزيادة النسبية في عبء تكاليف الاسكان ، وفي زيادة عدد الافراد والأسر التي يمكن اعتبارها " محرومة " . وفي عام ١٩٨١ ، تلقى ٣ ملايين شخص ، اى اقل قليلا من خمس المجموع الكلي للسكان ، استحقاقات في اطار واحد او اكثر من برامج الضمان الاجتماعي او برامج الرعاية الاجتماعية . وتقدم عدد اكبر من الأسر التي لا يتكسب الا فرد واحد فيها بطلبات اكثر للحصول على الضمان الاجتماعي وغيره من الاستحقاقات . وكان هذا هو الحال بصفة خاصة فيما بين النساء المطلقات ، اللواتي تلقى ٣٥ في المائة منهن مساعدات قومية .

١٠ - واستجابة للأحوال الاقتصادية والديموغرافية المتغيرة ، ومن واقع الخبرة المكتسبة في ادارة الخدمات الاجتماعية ، تكونت صورة واقعية لقيود عطية اتحان القرارات المركزية والتفصيلية والبيروقراطية ، ولتنفيذ هذه القرارات . ولذلك ، فقد اعطيت اولوية ، على مدى السنوات القليلة الماضية ، للاقلال من مسؤولية الحكومة المركزية في ذلك المجال ، مع زيادة مسؤولية السلطات المحلية وخاصة السلطات البلدية ، وزيادة الجهد الطوعي واشترك المستخدمين في اتحان القرارات .

ثالث - خدمات الرعاية الاجتماعية : خبرة مصر

١١ - حددت حكومة مصر الخدمات التي تقدم الى المعوقين وللأسر والنساء ، فضلا عن تنمية المجتمع وبرامج التدريب المهني ، بوصفها ملامح جهدها القومي من أجل تعزيز التقدم الاجتماعي . وقد رعدد المعوقين بما نسبته ١٠ في المائة من العدد الكلي للسكان . ولتوفير احتياجات المعوقين ، تدير وزارة الشؤون الاجتماعية ٤٧ مكتبا قوميا لاعادة التأهيل ، حيث يستطيع المعوقون الحصول على التوجيه المهني والعلاج والتدريب . وتوجد في بعض المجتمعات المحلية مراكز لاعادة التأهيل تشتمل على مرافق للاقامة وذلك لمن يواجهون شدايد . وقد استفادت سبعون الف أسرة في ٣٠٣ مراكز من خطة تنتفع في اطارها المشاريع التي يقصد بها زيادة دخل الاسرة من خلال العمالة الخاصة في صناعات بيئية وأسرية بسيطة بمهارات افرادها ووقت فراغهم . وبدأت خطة لمشاريع صغيرة من اجل رفع مستوى مهارات النساء في المناطق الريفية ، وتحسين امكانية حصولهن على قروض على مستوى القرية ، وتدريب القيادات النسائية في المجتمع ، وانشاء مشاريع وجمعيات وأندية نسائية .

١٢ - ولوحظ ان تنسيق ودمج الخدمات على صعيد المجتمع يشكلان جزءا هاما من الجهود التجريبية لوضع واعداد برامج تلبي الحاجات الاساسية للمجتمعات الريفية . وفي هذه الجهود تحشد الادارة والمهارات والخدمات في اطار برامج الخدمة العامة التي وضعت اصلا في عام ١٩٧٣ . وبموجب الخطة ، فان لجان الخدمة العامة تحدد انواع الخدمات المطلوبة في المجتمعات المختلفة ، بحيث تنفذ بعد ذلك بمساعدة مجندي الخدمة العامة . فمن اواسط عام ١٩٨١ الى اواسط عام ١٩٨٢ ، مثلا ، نظم مجندو الخدمة العامة ٤٣٦ ١ فصلا لتعليم القراءة والكتابة لحوالي ٣٧٠٠٠ طالب و ٨٢٤ فصلا آخر ل ٣٠٠٠٠ طالب . ونظم هؤلاء المجندون ٦٥ ندوة للتوعية الصحية ، وقاموا بتطعيم ١٥٠٠٠ مواطن ، وسجلوا ٦٠٠٠ عضو في الجمعيات المحلية الجديدة . وكان التدريب المهني جزءا آخر من الجهود المتكاملة للتنمية البشرية وتنمية المجتمع . واولي اهتمام خاص للمنسحبين من التعليم الابتدائي والثانوي . وكانت المساعدة تقدم الى ٤٠٠٠ متدرب في ٣٣ مركزا في جميع انحاء البلد .

رابعا - المبادئ التوجيهية الاجتماعية
للمنموالاقتصادى : خبرة تونس

١٣ - واصلت تونس ، في بداية عقدها الانمائي الثالث ، تنفيذ اهدافها الاساسية المتمثلة في تحقيق النموالاقتصادى والتقدم الاجتماعى والاستقلال الوطنى . وقد ذكرت الحكومة انه على الرغم من المصاعب التي خلقتها أزمة الاقتصاد العالمى فقد زاد الدخل الفردى ، في المتوسط ، بنسبة ٤ في المائة سنويا . والمدخرات تمثل ٣٢ في المائة من الناتج الاجمالي المحلى وتوفر التمويل لـ ٧٨

في المائة من مجموع الاستثمارات . ويجرى تشجيع الاستثمارات الخاصة من خلال نظام للحوافز، يشمل على منح تخفيضات ضريبية وقروض منخفضة الفائدة. وقد عجل ذلك من نمو العمالة بشكل كبير . فالعمالة آخذة في النمو في قطاع التصنيع ومستقرة في قطاع الزراعة ، بينما تسعى تونس الى تنويع صادراتها من البضائع الصناعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الاغذية . ولا يوجد في الوقت الحاضر تحت خط الفقر سوى ٢١ في المائة من السكان فقط ، بينما كانت النسبة تبلغ ٤٨ في المائة قبل عقدين من الآن .

١٤ - وتحدد المرتبات والاجور في اغلب الاحيان من خلال اتفاقات جماعية . ويوجد في تونس "ميثاق اجتماعي" يقضي باجراء مناقشة سنوية للمرتبات في ضوء التغيرات في تكلفة المعيشة . وقد أخذ بمبدأ الحد الأدنى للأجر . كما ادخلت ايضا تحسينات على ظروف العمل في اطار المفاوضات بشأن الاتفاقات الجماعية . ويجرى توسيع نظام الضمان الاجتماعي ليشمل الفلاحين والعمال . وينظر الى الخطط المختلفة للضمان الاجتماعي ، بما في ذلك المعاشات التقاعدية وعلاوات الأسرة والتأمين الصحي والرعاية الاجتماعية ، بوصفها اداة اساسية لتقليل التفاوتات في الدخل وأحوال المعيشة . وقد عقدت تونس اتفاقات للضمان الاجتماعي مع كل من بلجيكا والجزائر والجمهورية العربية الليبية وفرنسا ولكسمبرغ وهولندا .

١٥ - وأشارت الحكومة الى ان الاسكان هو أحد القطاعات ذات الاولوية العالية ، الى جانب الصحة والتعليم . وتقوم الدولة بدور متزايد في تمويل المساكن لفئات الدخل المنخفض والمتوسط في المناطق الحضرية والريفية . ويمول الاسكان الريفي مباشرة من الدولة عن طريق اعانات وقروض طويلة الأجل . ويجرى انشاء المراكز الصحية في جميع انحاء البلد . وهناك تقدم في توفير المرافق التعليمية للسكان في القرى والمناطق النائية . وينظر الى التقدم في القطاعات الاجتماعية على انه جزء متكامل من عملية التنمية .

خامسا - الاطار السياسي والاقتصادي للتقدم

الاجتماعي : خبرة منغوليا واتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

١٦ - اشارت حكومة جمهورية منغوليا الشعبية الى ما تمثله استراتيجية التنمية الالراسمالية من اهمية خاصة للبلدان النامية . فقد نجحت منغوليا من خلال هذا النهج في تغيير نظام انتاجي اقطاعي عميق الجذور يدور حول محصول واحد فقط ويقوم على تربية الثروة الحيوانية . فقبل قيام الثورة الوطنية في عام ١٩٢١ ، كان ملاك الاراضي من الاقطاعيين ، الذين كانوا يمثلون ٨ في المائة فقط من السكان ، يملكون نصف الثروة الحيوانية بينما يملك الرعاة ، الذين كانوا يشكلون اكثر من ٩٢ في المائة من السكان ، النصف الاخر . وقد ادى النظام الاقطاعي الى تثبيت اقتصاد خامل واستغلال استعماري ، مما اخضع السكان لمستويات استغلال متزايدة .

١٧ - وذكرت الحكومة ان من الممكن تقسيم التحول في منغوليا الى الاشتراكية من الهيكل الاجتماعي القديم السابق على الرأسمالية الى مرحلتين اساسيتين . وقد اتسمت المرحلة الاولى ، وهي المرحلة الديمقراطية ، بانها العلاقات الاقتصادية القطاعية والعلاقات الاجتماعية القائمة عليها ، واستبعاد رأس المال الاجنبي ، وتنمية القطاعات الاشتراكية للاقتصاد الوطني . وفي المرحلة الثانية من التحول ، وهي المرحلة الاشتراكية ، ارسيت أسس للاشتراكية باعادة بناء هيكل الزراعة واستخدام التخطيط الاقتصادي الاشتراكي القائم على ملكية الدولة والملكية التعاونية .

١٨ - وذكرت الحكومة انه امكن في منغوليا تحقيق شكل اشتراكي للملكية في المرحلة الديمقراطية من تطورها . الا ان بلدانا كثيرة في المرحلة السابقة على البرجوازية ، مثل منغوليا ، كانت تفتقر الى الوسائل المالية والميزانيات الضرورية لتأمين هذا التحول . فلم تكن هناك حتى عملة وطنية في منغوليا الاقطاعية حتى عام ١٩٢٥ . وباصدار عملة وطنية في تلك السنة تمكنت الدولة من التخلص من السيطرة الاجنبية على التجارة الخارجية واقامة نظام مالي وطني . وتؤكد الحكومة على ان النمو المتواصل في الرفاه المادي للشعب المنغولي تحقق من خلال القيام باصلاحات جذرية ومن خلال تنفيذ الاجراءات التي ضمنت سيادة الدولة وعززتها .

١٩ - اما اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فقد حقق على مدى ال ٦٥ عاما الماضية تغييرات نوعية بعيدة المدى في اقتصاده والحياة الاجتماعية فيه . وتشير الحكومة الى ان الاتحاد السوفياتي بعد أن كان بلدا متخلفا بوجه عام ومتخلفا في التنمية وذا مستوى منخفض من الثقافة والتعليم والرعاية الطبية والخدمات الاخرى قد اصبح دولة صناعية على درجة عالية من التقدم وتستهدف عملية التنمية فيها تحقيق الاشباع الكامل للاحتياجات المتزايدة دوما لشعبها . وقد كان الاساس الاقتصادي لهذه التغييرات هو الغاء الملكية الخاصة . ويرتكز التقدم الاجتماعي على الديمقراطية الاشتراكية التي تسمح للعامل بالاشتراك في ادارة التنمية .

٢٠ - والاقتصاد في الوقت الحاضر مركب موحد يضم جميع عناصر الانتاج الاجتماعي ويعمل على اساس مخطط ومتحرر من الأزمات . ويخصص اكثر من اربعة اضعاف الدخل القومي المتزايد لتحسين رفاه الشعب . ويلاحظ ان المصدر الاساسي للتنمية هو الزيادة الطابطة في كفاية الانتاج ونتاجية العمال .

٢١ - وذكرت الحكومة ان مهمة مساواة مستويات التنمية في جمهوريات الاتحاد قد انجزت من حيث الاساس ، وتكون مجتمع انساني تاريخي جديد ، هو الشعب السوفياتي ، على اساس تغييرات موضوعية ذات طبيعة مادية واجتماعية وعلى اساس الاتحاد الذي لا ينقسم بين العمال والفلاحين والمثقفين . ومركزى رجل او امرأة يعتمد مباشرة على العمل الذي يؤديه او تؤديه . ولما كانت الاشتراكية قد ضمنت الفرصة لممارسة حق العمل ، فقد تم القضاء على البطالة في الاتحاد السوفياتي بحلول عام ١٩٣٠ .

٢٢ - وتلعب الطبقة العاملة دورا حاسما بدرجة متزايدة في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية . وهناك ارتفاع في مستوى تعليم العمال ومؤهلاتهم المهنية ، واصبح من المألوف الآن ان يكون من

يدخلون في عداد الطبقة العاملة قد اكملوا تعليمهم الثانوى . ويتزايد تحول مضمون العمل السى الناحية الذهنية ، مع استخدام المعدات الاكثر تعقدا واكثر انتاجية ، فضلا عن استخدام تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية او الميكة . وتستمر الجهود من اجل ميكة كثير من القطاعات التي تحتاج الى عمالة كثيفة ، مثل الزراعة ، ميكة كاملة . ويجرى تحسين تنظيم العمل . ولذا فانه يجرى خلق الظروف الضرورية لتحويل العمل نحو المطالب الحيوية الاولية للبشر . وقد ذكرت الحكومة ان واحدا من كل اربعة عمال يشتغل بعمل ذهني . ومن بين جميع قطاعات السكان ، فان فئة المثقفين هسي التي تنمو اسرع من غيرها .

٢٣ - وتشكل الاجور والمرتبات المصدر الاساسي للدخل بالنسبة للسكان ، وتمثل اكثر من ٧٠ في المائة من جميع الدخل لأسر العمال . وتنظم الاجور والمرتبات حسب ما يسهم به الافراد والتعاونيات في الانتاج الاجتماعي . وتزاد الاجور بأخذ خصائص العمل ونتائجه في الحسيان . كما ان المهارات وصعوبة العمل وكثافته وظروف الموقع الاقليمي تؤخذ هي الاخرى في الاعتبار . ولا تزداد الاجور على اساس المساواة في الاجر فحسب .

٢٤ - وفي عام ١٩٦٥ ، كان ٤ في المائة من السكان ينتمون الى اسر يزيد الدخل الفردي الشهري فيها على ١٠٠٠ روبل ، بينما في الوقت الحاضر يعيش نصف السكان في أسر كذلك . وقد حدث انخفاض حاد في عدد الأسر ذات الدخل المنخفض نسبيا . وفي الوقت الحاضر اصبح دخل عمال المزارع التعاونية قريبا من دخل العمال غير الزراعيين .

٢٥ - ويستخدم الاتحاد السوفياتي ايضا صناديق الاستهلاك الاجتماعي كوسيلة اساسية لتمويل مجموعة واسعة من الاجراءات الرامية الى تحسين رفاه الأسر . فهذه الصناديق ينفق منها على كبار السن والمرضى . وتغطي تكاليف التعليم والخدمات الثقافية والاجتماعية ، وخاصة للأمهات والاطفال ، بما في ذلك المؤسسات التي تسبق المدرسة . وقد احدثت الستينات والسبعينات تحسنا جذريا في ظروف الاسكان لأربعة اخماس السكان .

٢٦ - وذكرت الحكومة ان المجتمع السوفياتي رغم استمرار وجود نواحي قصور ومهام غير منجزة ، هو مجتمع تفاعل ؛ فالعمال فيه لا يطاردهم الخوف من فقدان عملهم او من المعاناة من ظلم اجتماعي متزايد .
